ترجيحات المُطَهَر بنِ عَليَّ بنِ مُحَّمدٍ الضَّمَدِي (١٠٤٨هـ) في تفسيره (الفُرَاتُ النَّمِيرُ في تَفسيرِ الكِتابِ المُنِير) في سورة إبراهيم (جمعٌ ودراسة)

✍ إعداد الباحثة

منيرة بنت محمد بن عبدالعزيز الجريوي

وزارة التعليم ـ كلية التربية ـ جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

المملكة العربية السعودية

Munirahm1990@gmail.com

ترجيحاتُ المُطَهَرِ بنِ عَليَّ بنِ مُحَّمدٍ الضَّمَدِيِّ (١٠٤٨هـ) في تفسيرِهِ: (الفُرَاتُ النَّمِيرُ في تَفسيرِ الكِتَابِ المُنِيرِ) من في سورة إبراهيم (جمعٌ ودراسةٌ).

منيرة بنت محمد بن عبدالعزيز الجريوي
قسم التفسير – وزارة التعليم – كلية التربية – جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز
المملكة العربية السعودية
البريد الاليكتروني: Munirahm1990@gmail.com

الملخص :

أهداف الرِّسالة: جمعُ ترجيحاتِ الضّمديِّ في سورة إبراهيم في تفسيره (الفُراتُ النَّميرُ في تفسيرِ الكِتَابِ المُنيرِ)، وترتيبها. دراسةُ الترجيحاتِ عند الضَّمديِّ، وإيضاح حالها، بعد مقارنتها بترجيحات المفسِّرين. بيانُ الصيغ والأساليب التي اعتمدها الضَّمديُّ عند ترجيحه للأقوال . ٤-التعرُّف على القواعد التي استند إليها الضَّمديُّ في ترجيحاته بين الأقوال. **منهج الرسالة:** سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي. **أهمُّ نتائج الرِّسالة:** شرفُ علم التفسير على وجه العموم، والترجيحاتِ على وجه الخصوص؛ إذ هي لبُّ التفسير وخلاصته. أن الإلمام بقواعد الترجيح عند المفسِّرين من الأسباب المهمِّة الموصِّلة إلى القول الراجح في التفسير. ليس من السهل الوصول للقول الراجح في التفسير، بل لا بدَّ قبل ذلك من بذل الجهد في البحث باستقراء الأقوال وتحليلها، والموازنة بينها، وتحرير مواضع النِّزاع. **أهمُّ التوصيات:** أُوصِي اخواني الباحثين والباحثات بدراسة ترجيحات أئمَّة التفسير؛ فهي تنمِّي لدى الباحث ملَكة مناقشة الأقوال والموازنة بينها، ومعرفة أسباب الترجيح؛ لأنها مبنيَّة على جمع الأقوال ودراسَتِها، مع الرجوع إلى كُتب التفسير والأصول واللغة وغيرها، ومن ثمَّ استخلاص النتيجة، وفي هذا مجال رحْبٌ لصقل شخصيَّة الباحث.

الكلمات المفتاحية: الترجيح – تعريف الترجيح – صيغ الترجيح – دراسة ترجيحات الضّمدي .

The preferences of Al-Mutahhar bin Ali bin Muhammad al-Damadi (1048 AH) in his interpretation: (Furat al-Namir in the interpretation of the book al-Munir) from Surat Ibrahim (collection and study).

Munira bint Muhammad bin Abdulaziz Al-Jeraiwi
Interpretation Department - Ministry of Education - College of Education - Prince Sattam bin Abdulaziz University
Kingdom of Saudi Arabia
e-mail: Munirahm1990@gmail.com

ABSTRACT:

The title : The preferences of Al-Mutaher Bin Ali Bin Muhammad Al-Damady (١٠٤٨ H) in his interpretation: (alfurat alnnamir fi tafsyr alkitab almunir) in surah Ibrahim (collection and study) **Subject of the thesis** The preferences of Al-Mutaher Bin Ali Bin Muhammad Al-Damady (١٠٤٨ H) in his interpretation: (alfurat alnnamir fi tafsyr alkitab almunir) in surah Ibrahim (collection and study)**Aims of the study**: Collecting the preferences of Al-Damady in surah Ibrahim in his interpretation (alfurat alnnamir fi tafsyr alkitab almunir) and arranging it. Studying the preferences of Al-Damady and comparing it with the preferences of interpreters. Explaining the styles and methods, which were adopted by Al-Damady when he preferred the opinions. Identifying the rules which were relied on by the Al-Damady when he gave his preferences among the other opinions. **The Methodology**: This study used the analytical inductive method. **The most important results of the study**: Honor of the science of

interpretation in general, and the preferences in particular, since it is the axis of interpretation and its conclusionKnowing the rules of preference among interpreters is one of the important reasons that lead to the preferred view of interpretation.It is not easy to get the most preferred view of the interpretation. We should do our best in studying and analyzing the opinions and comparing it and showing its disputed points.**The most important recommendations**: My brothers, male and female researchers, I recommend you to study the preferences of the imams of interpretation, as they develop the researcher's ability to discuss opinions and comparing them, and knowing the reasons for preference, because they are based on the collection and studying of opinions, and depending on the references and the books of interpretation, language, etc., and then drawing the result. This way of work can refine the researcher's personality.

Keywords: Weighting - Definition of weighting - Weighting formulas - Study of linkage preferences.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا للإسلام ، القائل في محكم تنزيله : ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ [الفرقان :٣٣] وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد:-

فإن القرآن الكريم كتاب هداية ورشاد، أُنزل من الرحمن الرحيم ، لهداية الخلق أجمعين ، فهو النور المبين ، والصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من الأنبياء والصالحين ، أمرنا سبحانه بالتدبر في آياته والتبحر في دلالته ، فهو الطريق للانتفاع بمواعظه والاهتداء بها ، فقد جاء في محكم التنزيل الحث على تدبر آياته من ذلك قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾[ص:٢٩].

وامتثالاً لأمره تعالى فقد اعتنى العلماء بالقرآن عناية بالغة بتدبر آياته وتفسيره، واستنباط أحكامه، وجلاء هداياته للناس ، ومن هؤلاء العلماء النجباء المطهّر بن عليّ بن محمد الضّمدي (١٠٤٨هـ)، صاحب تفسير (الفُراتُ النَّمِيرُ في تَفسيرِ الكتابِ المنير)، وهو إمام جليل، عالم بالتفسير واللغة ، قال عنه الإمام الشوكاني:" كان مشهوراً بالذكاء والفطنة وجودة الحفظ"[(١)].

وكتابه يحمل بين دفتيه عرضاً لأقوال المفسرين ، ومناقشتها، والترجيح بينها ،فقد حوى تفسيره أقوالاً عدة، ورجح بينها حال الاختلاف ، فكان بحق مرجعاً مهماً لمن بعده من أهل التفسير .

ولما لهذه الترجيحات من أهمية، وقع عليها اختياري لتكون موضوعي في هذا البحث بعنوان " ترجيحات المطهر بن عليّ بن محمد الضّمدي (١٠٤٨هـ) في تفسيره (الفُراتُ النّميرُ في تَفسيرِ الكتابِ المنير) في سورة إبراهيم (جمعٌ ودراسة)" ومن الله التوفيق والسداد .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

١- المكانة العلميّة المتميزة للضمدي – رحمه الله– فقد كان إماماً في التفسير

(١) البدر الطالع للشوكاني (٢/٣١٠).

والحديث واللغة وغيرها من العلوم .

٢- ندرة الكتب التي اعتنت بإبراز جهود الضمدي – رحمه الله – في التفسير، فلم تجد الباحثة – فيما ظهر لها – من تطرق لترجيحاته في التفسير في كتابٍ مستقلّ.

٣- اهتمام الضّمدي - رحمه الله- بالتفسير بالمأثور.

٤- القيمة العلمية الكبيرة للترجيحات فهي خلاصة علم المفسّر ونتاج معرفته .

٥- الموضوع يعطي الباحثة تمكُّناً من سبر أقوال المفسرين، ومناقشتها ، والترجيح بينها ترجيحاً مقترنًا بالدليل والتعليل، وإكسابها مَلَكة تفسيرية.

أهداف البحث :

١- جمعُ ترجيحات الضّمدي في سورة إبراهيم في تفسيره (الفُراتُ النَّميرُ في تفسيرِ الكتاب المنير)، وترتيبها.

٢- دراسة الترجيحات عند الضّمدي، وإيضاح حالها بعد مقارنتها مع ترجيحات المفسرين.

٣- بيان الصيغ والأساليب التي اعتمدها الضّمدي عند ترجيحه للأقوال .

٤- التعرّف على القواعد التي استند إليها الضّمدي في ترجيحاته بين الأقوال.

حدود البحث :

ينحصر هذا البحث على ترجيحات الضّمدي – رحمه الله- في كتابه (الفُراتُ النمَّيرُ في تفسير الكتابِ المنير) في سورة إبراهيم ، ومقارنتها بترجيحات أئمة المفسرين، وذلك برجوع الباحثة إلى كتب التفسير المعتمدة.

الدراسات السابقة :

بعد البحث والتتبع ومراسلة المختصين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، وبالإتصال بدور النشر ذات العلاقة لم تجد الباحثة من تعرّض لبحث ترجيحات الضّمدي في تفسير الفرات النمير والدراسة الوحيدة كانت عبارة عن تحقيقٍ لتفسيره قام بها عدد من الباحثين وهي :

١- الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير لجمال الدين الضّمدي (ت١٠٤٨هـ) من بداية الكتاب إلى نهاية سورة الأنفال ، تحقيق : د.محمد بن أحمد بن محمد

الحوّاش، وتمت مناقشتها عام ١٤٣٣هـ.

٢- الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير لجمال الدين الضّمدي (ت١٠٤٨هـ) من بداية سورة التوبة إلى نهاية سورة السجدة ، تحقيق : د.محمد بن رزيق بن قبل الرحيلي، وتمت مناقشتها عام ١٤٣٣هـ.

٣- الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير لجمال الدين الضّمدي (ت١٠٤٨هـ) من أول سورة الأحزاب إلى نهاية الكتاب ، تحقيق : د.حمدان بن حميد بن بريك السُّلمي، وتمت مناقشتها عام ١٤٣٣هـ.

ولم تعتنِ الدراسات السابقة بدراسة ترجيحات الضّمدي في كتابه (الفُراتُ النمَّيرُ في تفسير الكتابِ المنير) ، غيرَ أن هناك إشارة لمنهجهِ في الترجيح بشكلٍ عام أثناء دراستهم النظرية للكتاب، أما دراسة الباحثة فهيَ دراسة خاصّة بالترجيحات ،وإيضاح حالها بعد مقارنتها مع ترجيحات المفسرين ،وبيان الصيغ والأساليب التي اعتمدها عند ترجيحه بين الأقوال ، ومعرفة القواعد التي استند إليها في ترجيحاته .

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد وموضوع البحث ، وخاتمة، وقائمة المراجع ، وهي على النحو التالي:

المقدمة :

وفيها: بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث ، وحدود البحث، والدراسات السابقة ، ومنهج البحث وإجراءاته، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه مسألتين :

المسألة الأولى: تعريف الترجيح.

المسألة الثانية :صيغ الترجيح عند الضمدي .

موضوع البحث : دراسة ترجيحات الضّمدي في تفسيره :(الفُرَاتُ النَّمِيرُ في تَفسيرِ الكِتابِ المنير) **في سورة إبراهيم .**

الخاتمة .

وتشمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث .

قائمة المراجع .

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي وفق الخطوات التالية:

١- رتبت الآيات التي ورد فيها الترجيح حسب ورودها في المصحف .

٢- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وذكرت أرقامها.

٣- درست هذه المواضع دراسة تحليلية ومقارنة مع كتب التفسير.

٤- خرّجت الأحاديث من مصادرها الأصيلة، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفيت بذلك، وإن كان في غيرهما أجتهد في ذكر درجته من كلام السلف وأئمة الحديث المعاصرين والإحالة إلى المصدر بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء والصفحة .

٥- ترجمت للأعلام الغير مشهورين الواردين في البحث .

٦- وثقت النقول والأقوال بالإحالة إلى مصادرهما.

٧ - عرفت بالفرق والطوائف والبلدان والأماكن تعريفاً مختصراً.

٨ - ضبطت ما يمكن أن يلتبس على القارئ من ألفاظ بالشكل خشية أن يؤدي عدم ضبطها إلى فهمها بغير المعنى المراد.

وكانت دراستي لكل ترجيح على النحو التالي:

١- ذكرت الآية أو جزء منها التي ورد فيها الترجيح.

٢- ذكرت نص كلام الضمدي في الترجيح مع ذكر أدلته وحججه.

٣- ذكرت الأقوال الواردة في الآية للأئمة المتقدمين على الضمدي مع ذكر أدلة كل قول وردهم على الأقوال الأخرى إن وجدت .

٤- الخلاصة والترجيح ، وفيه ذكرت القول الراجح وسبب ترجيحي له .

٥- ذكرت القاعدة التي أعملها الضمدي في ترجيحه .

وفي الختام أحمد الله -سبحانه وتعالى- على ما من به علي من إتمام هذا البحث وإنجازه، فهو أهل الثناء والحمد، وما بي من نعمة فمنه سبحانه، فله الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، دائمًا وأبدًا وعلى كل حال.

ثم أشكر والديّ الكريمين على ما ألفيته منهما من رعاية وإحسان، مما يعجز القلم عن كتابته، واللسان عن وصفه، فكل ما أنجزه بفضل الله ثم بفضلهما، حفظهما ربي

ومتعهما الله بالصحة والعافية وأطال بعمرهما على ما يحب ويرضا.

وختاماً: فهذا جهد المقلِّ، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله أن يغفرلي.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد :

المسألة الأولى : تعريـف الترجيـح.

الترجيح في اللغة: مصدر رجّح يرجِّح ترجيحًا.

و(ر ج ح) مادة تدور حول: الثقل، والميل، والرزانة والزيادة، يقال: رجح الشيءُ، وهو راجح، إذا رَزَن، وهو من الرجحان، وأرجح الميزانَ، أي: أثقله حتى مالَ.(١)

والترجيح في الاصطلاح: تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر.(٢)

وعرفه بعضهم: بالتقوية لأحد المتعارضين، أو تغليب أحد المتقابلين.(٣)

وفي اصطلاح الأصوليين: تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى.

وقيل: بيان اختصاص الدليل بمزيد قوة عن مقابله ليُعمل بالأقوى.(٤)

وأما المفسرون فقد توسعوا في إطلاق مصطلح الترجيح، فهو يشمل كلّ تقديم لقول على آخر، سواء كان تقديماً يلزم منه ردّ الأقوال الأخرى، أم كان تقديماً لا يلزم منه ذلك.(٥)

وعليه؛ فتعريف الترجيح عند المفسرين: تقوية أحد الأقوال واعتمادها في تفسير الآية لدليلٍ أو قاعدةٍ تقوّيه، أو لتضعيف أو ردِّ ما سواه.(٦)

وبهذا، فإن الترجيح بين المسائل والأقوال هو تقوية أحد الأقوال المحتملة في التفسير الآية على غيره؛ لما فيه من مزية تجعله أولى من غيره، ولا يكون ذلك إلا في حال التقابل والتعارض؛ لأنه من المعلوم أنه عند تنازع الخصمين تتخالف مزاعمهما نفيًا

---

(١) انظر: العين للخليل (٣/ ٧٨)، تهذيب اللغة للأزهري (٤/ ٨٦)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/٤٨٩)، لسان العرب لابن منظور (٢/ ٤٤٥).

(٢) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص: ٩٥).

(٣) المصدر السابق (ص: ٩٥)

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي (٨/ ١٤٥).

(٥) انظر: اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة الإسراء دراسة وموازنة (ص: ٢٣).

(٦) انظر: قواعد الترجيح (ص: ٣٥).

وإثباتًا، فيحتاج في فصل الخصومة إلى مُرجِّح يرجح به في مبدأ الأمر زعم أحدهما على زعم الآخر... [1]

❁❁❁❁❁

(١) انظر: اللمع في أصول الفقه للشيرازي (ص: ١١٨)، شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا (ص: ١٠٥).

المسألة الثانية :
صيغ الترجيح عند الضمدي.[١]

عبر الإمام الضمدي رحمه الله عن ترجيحاته بأنواع مختلفة من العبارات المحرَّرة، والصيغ المتنوعة، من أهمها:

١/ التصريح بتصحيح أو تصويب أحد الأقوال، كقوله رحمه الله: "والأول أصح"[٢]، وقوله: "والأول صحيح"[٣]، وقوله: "والصواب الأول"[٤]، وقوله: "والأول الصواب بدليل ما بعده".[٥]

٢/ التصريح بالترجيح بلفظ: الظاهر أو الأظهر، كقوله: "والأول أظهر"[٦]، وقوله: "والظاهر العموم".[٧]

٣/ التصريح بالترجيح بلفظ: القريب أو القرب، كقوله: "وهذا أقرب"[٨]، وقوله: "وهو قريب".[٩]

٤/ التصريح بالترجيح بلفظ: الأولى، كقوله: "والأولى أنها للابتداء".[١٠]

٥/ التصريح بالترجيح بلفظ: جيد، كقوله: "وهو جيد".[١١]

٦/ الترجيح بتضعيف القول المخالف، ومن تعبيراته – رحمه الله– في تضعيفه للأقوال

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الفرات النمير (١/ ٥٦-٥٨).
(٢) انظر: الفرات النمير (١/ ٨٧).
(٣) انظر: الفرات النمير (١/ ١٦١).
(٤) انظر: الفرات النمير (١/ ١٠٥).
(٥) انظر: الفرات النمير (٢/ ١٠٢).
(٦) انظر: الفرات النمير (١/ ٩٦)، (٢/ ٢١٧).
(٧) انظر: الفرات النمير (٢/ ٢٠٥، ٣٩٥).
(٨) انظر: الفرات النمير (١/ ١٣٨)، (٢/ ١٩٩).
(٩) انظر: الفرات النمير (١/ ١٤٦)، (٢/ ٢٠٥).
(١٠) انظر: الفرات النمير (١/ ١٥٢).
(١١) انظر: الفرات النمير (١/ ١٤٦)، (٢/ ١٩٤).

ونقده لها: قوله: "وهو ضعيف"(١)، وقوله: "وفيه بُعد"(٢)، وقوله: "وهو أبعد"(٣).

دراسة ترجيحات الضّمدي في تفسيره :(الفُرَاتُ النَّمِيرُ في تَفسيرِ الكِتابِ المنِير) في سورة إبراهيم.

المسألة الأولي :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ۝٩ ﴾ إبراهيم: ٩

ما نوع الواو في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾. ؟

قال الضمدي رحمه الله :" والذين من بعدهم" عطف على ما قبله وقوله: ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ حال، وقيل (الذين) ﴿ (لَا يَعْلَمُهُمْ) خبره ، والجملة اعتراض ، والأول أظهر(٤) .

الأقوال الواردة في هذه المسألة

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

القول الأول : وهو الذي رجَّحه الضمدي في تفسيره(٥)، أن الواو في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ عاطفة على ما قبلها، وعليه تكون جملة ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ حال، وهو قول ابن مسعود(٦)، وابن عباس(٧)، والطبري(٨)، والبغوي(٩)،

(١) انظر: الفرات النمير (١/ ١٠٨).
(٢) انظر: الفرات النمير (١/ ٣٦٨).
(٣) انظر: الفرات النمير (١/ ٣٦٨).
(٤) الفرات النمير (١٣٢/٢).
(٥) السابق (١٣٢/٢)
(٦) أخرجه الطبري في "تفسيره (١٦/ ٥٢٩) ، وابن أبي حاتم في التفسير (٢٢٣٦/٧).
(٧) النكت والعيون (٣/ ١٢٤)، البسيط (١٢/ ٤٠٩)
(٨) جامع البيان (٥٢٩/١٦)
(٩) معالم التنزيل (٤/ ٣٣٧)

وابن عطية[١]،وأبو حيان[٢]، والقرطبي[٣]، وابن كثير[٤].

قال الواحدي: " وقوم من المفسرين يحملونه على أن أكثر أهل العلم يبطلون من النسب ما جاوز عدنان، ويقولون أولئك أمم لا يَعرف تعيينهم غير الله -عز وجل- ولهذا قال ابن مسعود في هذه الآية:كذب النسَّابون[٥].

قال ابن عطية : " وقوله:﴿ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾ من نحو قوله: ﴿وَقُرُونَۢا بَيۡنَ ذَٰلِكَ كَثِيرٗا ﴾ [الفرقان: ٣٨] ، وفي مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كذب النسابون من فوق عدنان**»[٦]

القول الثاني: وهو أن الواو استئنافية وعليه يكون ﴿الذين﴾ مبتدأ، وقوله ﴿ لا يعلمهم﴾ خبر، ولم أجد من انتصر لهذا القول وإن كان الزمخشري قدم به الوجهين[٧].

قال الألوسي : "وفيه لطف لإيهام الجمع بين الإجمال والتفصيل ولذا جعله الزمخشري أول الوجهين"(٨)

القول الثالث : من أجاز التخيير، وهو قول الماوردي[٩]، والواحدي[١٠]، والزمخشري[١١]، والرازي[١٢]، والسمين الحلبي[١٣]، والبيضاوي[١٤]،

---

(١) المحرر الوجيز (٣/ ٣٢٦)
(٢) البحر المحيط (٦/ ٤١٢)
(٣) الجامع لأحكام القرطبي (٩/ ٣٤٤).
(٤) انظر تفسير القرآن العظيم (٤/ ٤٨١).
(٥) أخرجه الطبري في "تفسيره (١٦/ ٥٢٩) بإسناد صحيح.
(٦) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١ / ٥٦) من طريق الكلبي وقال الألباني: موضوع. انظر: ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٦٠٨).
(٧) انظر الكشاف (٢/ ٥٤٢)
(٨)انظر روح المعانى (٧/ ١٨٢)
(٩) انظرالنكت والعيون (٣/ ١٢٤)
(١٠) انظر البسيط (١٢/ ٤٠٩).
(١١)انظر الكشاف (٢/ ٥٤٢).
(١٢) مفاتيح الغيب (١٩/ ٦٨).
(١٣) الدر المصون (١/٢٦٩١)
(١٤) أنوار التنزيل (٣/ ١٩٤).

والنسفي[١]، وأبو السعود[٢].

قال السمين : " قوله : ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ يجوز أن يكون عطفاً على الموصول الأول ، أو على المبدل منه ، وأن يكون مبتدأ ، خبره ﴿لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ ، و « جاءتهم » خبر آخر"[٣]

الترجيح:

الراجح هو أن الواو في قوله تعالى ﴿﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ عاطفة على ما قبلها وهو ما رجحه الضمدي، وجمهور المفسرين ، وكما صح عن ابن مسعود استدلاله بهذه الآية على كذب النسابين، إذ لا يعلم ما فوق عدنان إلا الله عز وجل، والقول بأنها استئنافية فيه حصر وتخصيص دلت قواعد الشريعة الكلية على خلافه، إذ فيه إثبات علم الناس بالأمم قبل الأمم المذكورة في الآية وهو مخالف للإجماع، ثم إن القول بأن الواو عاطفة أحسن من الناحية البلاغية؛

قال شرف الدين الطيبي :قوله[٤]: "أو عطف "الذين من بعدهم" على ﴿قَوۡمِ نُوحٖ﴾، ﴿لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ اعتراض، هذا أحسن من الاعتراض الأول[٥]، لأن الاعتراض من التحاسين في الكلام، وحسن موقعه أن يكون مع التأكيد، كما قال: "والمعنى: [أنهم] من الكثرة بحيث لا يعلم عددهم إلا الله.

وعلى الأول: والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله، ليس فيه رائحة من ذلك[٦].

القاعدة التي أعملها الضمدي في ترجيحه:

يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق، والموافقة لأدلة الشرع[٧].

---

(١) مدارك التنزيل (٢/ ١٦٤).
(٢) إرشاد العقل السليم (٥/ ٣٦).
(٣) الدر المصون (١/ ٢٦٩١).
(٤) أي الزمخشري في الكشاف.
(٥) الذي ذكره الزمخشري وتضمن أن الواو استئنافية.
(٦) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٨/ ٥٥٦).
(٧) قواعد الترجيح (ص: ٦٣٥)

المسألة الثانية :

"قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ۝٩ ﴾ إبراهيم: ٩

علام ترجع الضمائر في قوله تعالى : ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾؟

قال الضمدي – رحمه الله– : تمثيل لفرطِ إبائهم ،وشدة نفرتهم ،والضميران للأنبياء ،كأنهم جعلوا أيدي أنبيائهم في أفواههم لئلا ينطقوا لهم بكلمة ،وقيل أراد بالأيدي : النِّعَم ،وقيل الضميران للكفار على معنى أنهم عضوا على أيديهم غيضاً مما جاء به الأنبياء ،أو وضعوها عليها استهزاء كالضاحك ،أو أشاروا بها إليها عند أن قالوا ﴿ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ ﴾إبراهيم: ٩

أي هذا جوابنا ليس عندنا غيره ،وقواه الزمخشري ،و الأقرب ماقدمنا ،لأن الرد يقتضي أن يكون للأنبياء[١]

الأقوال الواردة في المسألة :

القول الأول :أن الضميرين في ﴿ أَيْدِيَهُمْ ﴾ ﴿ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ عائدان على الرسل ،كأنهم جعلوا أيدي أنبيائهم في أفواههم لئلا ينطقوا لهم بكلمة وهذا مارجحه الضمدي رحمه الله تعالى موافقاً به قول مقاتل[٢] .

واستدل الضمدي على رأيه بأن الرد يقتضي أن يكون للأنبياء [٣].

وضعف هذا القول ابن عطية رحمه الله ، فقال :وهذا عندي لاوجه له [٤] .

القول الثاني : أن الضميرين في قوله : ﴿ أَيْدِيَهُمْ ﴾ ﴿ أَفْوَاهِهِمْ﴾ عائدة على الذين جاءتهم الرسل وهو قول عبدالله بن مسعود ، و عبدالله بن عباس [٥].

---

(١) الفرات النمير (١٣٢/٢)
(٢) البحر المحيط(٦١٣/٤)
(٣) الفرات النمير (١٣٢/٢)
(٤) المحرر الوجيز (٣٢٦/٣)
(٥) جامع البيان (٦٠٧/١٣) ، البحر المحيط (٤١٢/٦)

وهو ما رجحه الطبري[١]، النحاس [٢]، والماوردي [٣]، ، والواحدي [٤]، وأبوحيان[٥] ونظام الدين النيسابوي [٦].

ثم اختلفوا في سبب وضع أيديهم على أفواههم على قولين:

١- تعجباً وهو قول عبدالله بن عباس [٧].

٢- التكذيب لماجاءت به الرسل[٨] .

واستدل أصحاب القول الثاني بقوله تعالى :﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴿١١٩﴾ ﴾آل عمران [٩].

٢- أنه هو الكلام المعروف والمعنى المفهوم من رد اليد إلى الفم [١٠]

٣- العض بسبب ، مشهور بين البشر ، قال الشاعر :

لَوْ أَنَّ سَلْمَى أَبْصَرَتْ تَخَدُّدِي ... وَدَقَّةً فِي عَظْمِ سَاقِي وَيَدِي

وَبُعْدَ أَهْلِي وَجَفَاءَ عُوَّدِي ... عَضَّتْ مِنَ الْوَجْدِ بِأَطْرَافِ الْيَدِ [١١]

القول الثالث : أن الضميرين في قوله : ﴿ أَيْدِيَهُمْ ﴾ ﴿ أَفْوَاهِهِمْ﴾ عائدة على الذين جاءتهم الرسل

والمعنى ردوا عليهم قولهم وكذبوهم قاله مجاهد[١٢]، وقتادة [١٣] .

---

(١) جامع البيان (٦٠٨/١٣).
(٢) معاني القرآن (٥٢٠/٣)
(٣) النكت والعيون (١٢٤/٣)
(٤) الوجيز (٥٧٨/١)
(٥) البحر المحيط (٤١٢/٦)
(٦) غرائب القرآن (١٧٤/٤)
(٧) جامع البيان (٦٠٦/١٣)
(٨) الدر المنثور (١١/٥)
(٩) جامع البيان (٦٠٦/١٣)
(١٠) السابق (٦٠٨/١٣)
(١١) ينظر البحر المحيط ٤١٢/٦ ، الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٥٣/١ .
(١٢) جامع البيان (٦٠٨/١٣)
(١٣) السابق (٦٠٨/١٣)

قال الطبري: وكأن مجاهدًا وجَّه قوله: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ ، إلى معنى: ردُّوا أيادى الله التي لو قبلوها كانت أياديَ ونعمًا عندهم، فلم يقبلوها ، ووجَّه قوله: ﴿فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ ، إلى معنى: بأفواههم، يعني: بألسنتهم التي في أفواههم ،وقد ذكر عن بعض العرب سَماعًا:" أدخلك الله بالجنَّة"، يعنون: في الجنة .(١)

وبهذا قال ابن كثير، وقال : وَيُؤَيِّدُ قول مجاهد تفسير ذلك بتمام الكلام : ﴿وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ فَكَأَنَّ هذا والله أعلم تفسير لمعنى رَدِّ أيديهم في أفواههم .(٢)

ورد الأمين الشنقيطي قول ابن كثير فقال :"الظاهر عندي خلاف ما استظهره ابن كثير رحمه الله تعالى ، لأن العطف بالواو يقتضي مغايرة مابعده لما قبله ،فيدل على أن المراد بقوله : ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ غير التصريح بالتكذيب بالأفواه والعلم عند الله تعالى"(٣)

القول الرابع : جعلوا أيدي أنفسهم في أفواه الرسل رداً لقولهم ، وهو قول الحسن(٤).

قال أبوحيان : " وهذا أشنع في الرد وأذهب في الإستطالة على الرسل والنيل منهم ،فعلى هذا الضمير في ﴿أَيۡدِيَهُمۡ﴾ عائد على الكفار ، وفي ﴿أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ عائد على الرسل "(٥)

القول الخامس : أنه قول مجازه مجاز المثل، وموضعه موضع كفّوا عما أمروا بقوله من الحق ولم يؤمنوا به ولم يسلموا، ويقال: ردّ يده في فمه، أي أمسك إذا لم يجب،وبه قال أبوعبيدة(٦)،بنحوه قال البقاعي (٧)

(١) جامع البيان (٥٣٤/١٦)
(٢) تفسير القرآن العظيم (٤٨١/٤)
(٣) أضواء البيان (٢٤٣/٢)
(٤) زاد المسير (٥٠٦/٢)
(٥) البحر المحيط (٤١٣/٦)
٦) مجاز القرآن (٣٣٦/١)
(٧) نظم الدرر (٣٩٠/١٠)

واستدل أبوعبيدة بقوله :يقال : رَدَّ فلان يده إلى فمه، أي: أمسك فلم يُجِب [١].

ورد الطبري هذا القول فقال : وهذا أيضًا قول لا وَجْه له، لأن الله عزَّ ذكره، قد أخبر عنهم أنهم قالوا: " إنا كفرنا بما أرسلتم به"، فقد أجابوا بالتكذيب[٢] .

ورد أبوحيان قول الطبري فقال : ولا يَرُدُّ مَا قاله الطَّبري، لأنه يريد أبُو عبيدة أنهم أمسكوا وسكتوا عن الجواب المرضي الذي يقتضيه مجيء الُرسُلِ بالبينات، وهو الإعتراف بالإيمان والتصديق للرسل .[٣]

القول السادس : أن الأمم ردوا جميع مدافعتهم بأقوالهم ،قال ابن عطية "وتحتمل الألفاظ معنى رابعاً، وهو أن يتجوز في لفظ الأيدي ،أي أنهم ردوا قوتهم ومدافعتهم ومكافحتهم فيما قالوه بأفواههم من التكذيب ،فكان المعنى :ردوا جميع مدافعتهم في أفواههم ،أي في أقوالهم ،وعبر عن جميع المدافعة بالأيدي ،إذ الأيدي موضع أشد المدافعة والمرادة"[٤]

القول السابع: أنهم لما سمعوا كلام الأنبياء عجبوا منه وضحكوا على سبيل السخرية ،فعند ذلك ردوا أيديهم في أفواههم كما يفعل ذلك من غلبه الضحك فوضع يده على فيه .[٥]

القول الثامن: أن الأمم ردوا أيديهم في أفواههم :أي في أفواه أنفسهم ،أي وضعوا الأيدي على الأفواه إشارة إلى الرسل أن اسكتوا .[٦]

الخلاصة والترجيح :

جميع الأقوال السابقة الواردة في المسألة حكت ماقابل الرسل عليهم السلام من المكذبين من سوء أدب وتكذيب ،إلا أن الراجح- والله أعلم – هو ماقال به ابن

(١) زاد المسير(٢/٥٠٦)
(٢) جامع البيان (١٦/٥٣٥)
(٣) البحر المحيط (٦/٤١٣)
(٤) المحرر الوجيز (٣/٣٢٦)
(٥) مفاتيح الغيب (١٩/٦٩)
(٦) المرجع السابق (١٩/٦٩)

عباس وابن مسعود – رضي الله عنهما – **و** هو أن الضميرين في قوله : ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ ﴿أَفْوَاهِهِمْ﴾ عائدة على الذين جاءتهم الرسل ،وأنهم فعلوا ذلك إما غيظاً مماجاءت به الرسل ،أوتعجباً ، أوتكذيباً ، وذلك لمايلي :

١/أنه أظهر الأقوال في معناه .

٢/ استشهد لهذا القول من القرآن،والقول الذي تؤيدة آية قرآنية مقدم على ماعدا ذلك [١].

٣/أن هذا القول تؤيده اللغة كما استدل بذلك أصحابه ،فيجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والمنكر[٢]

القاعدة التي أعملها الضمدي في ترجيحه :

ولم يتبين لي القاعدة التي أعملها الضمدي في ترجيحه .

(١) انظرقواعد الترجيح (ص: ١٧٠)
(٢) قواعد الترجيح (ص:١٧٠)

المسألة الثالثة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ١٨ ﴾

إبراهيم: ١٨

ما الموقع الإعرابي لـ (مثل) ؟

قال الضمدي: " مثل الذين كفروا" مبتدأ خبره ﴿ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ﴾إلى آخره، كما نقول : صفة زيد عرضه مصون، وماله مبذول، أو خبر محذوف أي : هذا مثل الذين كفروا، وقوله: ﴿ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ﴾ استئناف لبيان المشار إليه المتعقل بالذهن، وهذا هو الصواب كما قدمنا في سورة الرعد" [(١)].

الأقوال الواردة في هذه المسألة :

القول الأول : أن رفع ﴿ مَّثَلُ ﴾ على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ويكون التقدير ﴿ هذا مثل الذين كفروا﴾ ،وقوله تعالى ﴿ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ﴾استئناف لبيان المشار إليه المتعقل في الذهن وهو ترجيح الضمدي، ولم أجد من تابعه من المفسرين.

القول الثاني : أن رفع ﴿ مَّثَلُ ﴾ على الابتداء، والخبر محذوف، ويكون التقدير ﴿فيما نقص عليكم مثل الذين كفروا ﴾ أو ﴿ مثل الذين كفروا فيما نقص عليكم .. ﴾ [(٢)] وتكون الجملة من قوله ﴿ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ﴾مستأنفةً جواباً، لسؤال مقدر، كأنه قيل: كيف مَثَلُهم؟ فقيل: كيت وكيت[(٣)].

وهو قول سيبويه والأخفش من النحاة(٤)، واختاره النسفي[(٥)]

وعلى هذا القول يكون معنى المثل (**الحديث نَفْسُه**).

أو بمعنى "**الشبه**"، وتعلق ﴿ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ﴾ بما قبله على وجه التفسير له.

القول الثالث : أن رفع ﴿ مَّثَلُ ﴾ على الإبتداء، والخبر مذكور، وهو قوله ﴿ أَعۡمَٰلُهُمۡ

(١)الفرات النمير (٢/١٣٤).
(٢) وهو قول الزجاج، انظر تفسير القرطبي (٩/ ٣٥٣).
(٣) انظر الدر المصون (٧/ ٨٢)
(٤) اعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٦٦)
(٥) مدارك التنزيل (٢/ ١٦٧).

﴿كَرَمَادٍ﴾ ، ويكون التقدير ﴿ مثل أعمال الذين كفروا كرماد﴾ وهو قول الكسائي والفراء من النحويين(١) ولم يذكر غيره ابن الجوزي(٢)، وهو اختيار البغوي(٣)، وابن كثير(٤)، وأبي السعود(٥).

قال الفراء : " أضاف المثَل إليهم، وإنما المثل للأعمال، فالمعنى: مَثَل أعمال الذين كفروا."(٦).

وعلى هذا القول يكون معنى مثل (صفة) ، كما نقول : صفة زيد عرضه مصون، وماله مبذول(٧).

قال ابن الأنباري في قوله تعالى ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار﴾(٨) : " وعلى هذا القول المثل ابتداء وخبره ﴿ تجري من تحتها الأنهار﴾ .وهو الرافع له، لأن المثل معناه الصفة، وصفة الجنة في المعنى قول مقول، وكلام معقول مفهوم، فجرى مجرى القول في صفة الجنة تجري من تحتها الأنهار"(٩).

قال المبرد في كتاب (المُقتضب) : "ومن قال : إنّ مَعناه : صِفة الجَنّة . فقد أَخطأَ ، لأن ﴿ **مَّثَلُ** ﴾ لا يُوضع في موضع صِفَة ، إنما يُقال : صِفة زَيد أنّه ظريف ، وأنه عاقل ، ويُقال : مَثَلُ فلانٍ : المَثَلُ مأخوذ من : المثال والحذو ، والصفة تَحْلِيةٌ ونَعْتٌ"(١٠).

القول الرابع : أن يكونَ ﴿ **مَّثَلُ** ﴾ مبتدأً، و ﴿ **أَعْمَالُهُمْ** ﴾ بدلٌ

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٦٦)، المحرر الوجيز (٣/ ٣٣١)
(٢) زاد المسير (٢/ ٥٠٨)
(٣) معالم التنزيل (٤/ ٣٤٢)
(٤) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٤٨٧).
(٥) إرشاد العقل السليم (٥/ ٤٠).
(٦) الكشف والبيان (٥/ ٣١١)، زاد المسير (٢/ ٥٠٨)
(٧) الكشاف (٢/ ٥٤٧)
(٨) ما يقال في آية الرعد (٣٥) هو ما يقال في آية ابراهيم محل البحث.
(٩) انظر: مشكل القرآن وغريبه (ص: ٢٣٥)
(١٠) نقله عنه الأزهري في تهذيب اللغة (مثل) (١٥/ ٧١)

منه، على تقدير: مَثَلُ أعمالِهم، و «كرمادٍ» الخبرُ. قاله الزمخشري[١]، والرازي[٢]، والسمين الحلبي[٣]، ويكاد يكون فرعًا من الذي قبله.

القول الخامس : أن يكونَ ﴿ **مَّثَلُ** ﴾ مبتدأً، و ﴿ **أَعْمَالُهُمْ** ﴾ بدلٌ منه بدلُ اشتمالٍ و﴿ **كَرَمَادٍ** ﴾ الخبر، ذكره السمين الحلبي[٤].

القول السادس : أن يكون ﴿ **مَّثَلُ** ﴾ مبتدأ ، أو ﴿ **أَعْمَالُهُمْ** ﴾ خبره ؛ أي مثلهم مثل أعمالهم و «كرماد» على هذا خبر مبتدأ محذوف ؛ أي هي كرماد[٥]

القول السابع : من أجاز التخيير كالزجاج[٦]، والزمخشري[٧]، والرازي[٨].

قال الزجاج : "وكلا القولين حسن جميل"[٩].

وقال : " فهو مرفوع على معنى (وفيما يتلى عليكم مثل الذين كفروا بِرَبِّهم)، أو مَثَل الذين كفروا بربهم – فيما يتلى عليكم، وجائز أن يكون – واللَّهُ أعلم – مثل الذين كفروا بربهم صفة الذين كفروا بربهم أعمالهم، كأنك قلت: " الذين كفروا بربهم أعمالهم "، كما تقول صفة زيد أسمر، المعنَى زيدٌ أسمَرُ وتأويله أن كل ما يتقرب به الذين كفروا إلى اللَّه فمُحْبَطٌ"[١٠].

القول الثامن : أن رفع ﴿ **مَّثَلُ** ﴾ على الابتداء، و﴿ **أَعْمَالُهُمْ** ﴾ابتداء ثاني، و﴿ **كَرَمَادٍ** ﴾ خبر الثاني، والجملة خبر الأول، وهو اختيار ابن عطية[١١].

قال ابن عطية : "وهذا عندي أرجح الأقوال وكأنك قلت: المتحصل مثالا في

---

(١) الكشاف (٢/ ٥٤٧)
(٢) مفاتيح الغيب .(١٩/ ٨١)
(٣) الدر المصون (٧/ ٨٢)
(٤) الدر المصون (٧/ ٨٣)
(٥) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٦٦)
(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٠)
(٧) الكشاف (٢/ ٥٤٧)
(٨) مفاتيح الغيب (١٩/ ٨١)
(٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٠)
(١٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٧)
(١١) المحرر الوجيز (٣/ ٣٣١)

النفس للذين كفروا هذه الجملة المذكورة، وهي: أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ[1].

وهو لا يجوز ، لأن الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ الأول الذي هو مثل عارية من رابط يعود على المثل ، وليست نفس المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج إلى رابط[2].

الخلاصة والترجيح

الراجح – والله أعلم – أن اختيار وجه من وجوه ارتفاع ﴿مَّثَلُ﴾ لا يتضمن معنى فاسداً مخالفاً لآي الكتاب أو السنة أو القواعد الكلية للشريعة، وإن كان القول الثالث أقرب للصواب إذ لا إضمار فيه ولا حذف، وذلك مقدم، إذ القول بالإستقلال أولى من القول بالإضمار.

قال الزركشي : " والحذف خلاف الأصل"

ثم قال : "إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى لأن الأصل عدم التغيير"[3].

القاعدة التي أعملها الضمدي في ترجيحه:

"يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق، والموافقة لأدلة الشرع"[4].

(١) المحرر الوجيز (٣/ ٣٣١).
(٢) البحر المحيط (٦/ ٤٢٣)
(٣) البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٠٤)
(٤) قواعد الترجيح (ص: ٦٣٥)

المسألة الرابعة :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ ﴾ إبراهيم: ٢٤

ما الناصب في قوله تعالى ﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾.

قال الضمدي:" ﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ نصب بمضمر ، أى : جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة وهو بيان للجملة السابقة كما تقول : (شرف الأمير زيداً حَملهُ على فرس)، وجوز الزمخشري أن تكون ﴿كَلِمَةً﴾ مفعول ﴿ ضَرَبَ ﴾، و﴿ مَثَلًا ﴾ مفعول الثاني، وقوله ﴿ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ﴾ خبر لمحذوف هي كشجرة طيبة والأول أقرب"[(١)].

في هذه المسالة خمسة أقوال للعلماء :

القول الأول : أن ﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾نصب بمضمر، تقديره جعل ﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ ويكون بيان لقوله تعالى:﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾ وهو ترجيح الضمدي[(٢)]، واختيار أبي السعود[(٣)]

قال أبو حيان : "وفيه تكلف إضمار لا ضرورة تدعو إليه"[(٤)].

القول الثاني : أن ﴿ كَلِمَةً ﴾ مفعول أول ب﴿ ضَرَبَ ﴾، و﴿ مَثَلًا ﴾ مفعول ثان بها، وهو اختيار ابن عطية[(٥)]،

قال ابن عطية : "ضَرَبَ هذه تتعدى إلى مفعولين، لأنها بمنزلة جعل ونحوه إذ معناها: جعل ضربها"[(٦)]

القول الثالث : أن ﴿ مَثَلًا ﴾ مفعول، و﴿ كَلِمَةً ﴾بدلًا منه،وهو اختيار

(١) الفرات النمير (٢/١٣٦).
(٢) السابق (٢/١٣٦)
(٣) إرشاد العقل السليم (٥/ ٤٣)
(٤) البحر المحيط (٦/ ٤٣١)
(٥) المحرر الوجيز (٣/ ٣٣٤)
(٦) المحرر الوجيز (٣/ ٣٣٥)

القرطبي[١].

قال أبو حيان: " وإعرابهم هذا تفريع ، على أنّ ﴿ضرب مثلًا﴾ لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد"[٢].

قال ابن عطية : " وهذا على أنها تتعدى إلى مفعول واحد، وإنما أوهم في هذا قلة التحرير في ضَرَبَ هذه"[٣].

القول الرابع : من جوز أكثر من وجه من الوجوه السابقة، كاالزمخشري[٤] والبيضاوي[٥]،

قال البيضاوي : " كلمة طيبة كشجرة طيبة أي جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة، وهو تفسير لقوله ضرب الله مثلا، ويجوز أن تكون كلمة بدلاً من مثلاً وكشجرة صفتها أو خبر مبتدأ محذوف أي هي كشجرة، وأن تكون أول مفعولي ضرب إجراء له مجرى جعل"[٦]

الخلاصة والترجيح:

الراجح – والله أعلم – هو القول الثالث من حيث إنه :

١–لا حذف فيه ولا إضمار ولا تقدير وهو أولى من غيره،**قال الزركشي** : " والحذف خلاف الأصل"،**ثم قال** : "إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى لأن الأصل عدم التغيير"[٧]،لفظ ﴿ **ضَرَبَ** ﴾إنما هو بمعنى وصف، وهو أقرب من تفسيره بـ ﴿جعل﴾ كما فعل ابن عطية في القول الثاني.

قال الطبري: " وأما معنى قوله:"أن يضرب مثلا"، فهو أن يبين ويصف، كما قال جل ثناؤه:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٣٦١)
(٢) البحر المحيط ٤٣١/٦
(٣) المحرر الوجيز (٣/ ٣٣٥)
(٤) الكشاف (٢/ ٥٥٣)،
(٥) أنوار التنزيل (٣/ ١٩٨)
(٦) السابق(١٩٨/٣)
(٧) البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٠٤).

﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [سورة الروم: ٢٨]، بمعنى وصف لكم[١]

ورجح هذا القول **العلامة الشوكاني مع تجويز الأقوال الأخرى.**

قال : "وانتصاب مثلا على أنه مفعول ضرب، وكلمة بدل منه، ويجوز أن تنتصب الكلمة على أنها عطف بيان لمثلا، ويجوز أن تنتصب الكلمة بفعل مقدر أي: جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة، وحكم بأنها مثلها، ومحل كشجرة النصب على أنها صفة لكلمة، أو الرفع على تقدير مبتدأ، أي: هي كشجرة، ويجوز أن تكون كلمة أول مفعولي ضرب، وأخرت عن المفعول الثاني، وهو مثلا لئلا تبعد عن صفتها، **والأول أولى**"[٢]

القاعدة التي أعملها الضمدي في ترجيحه:

"**يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق، والموافقة لأدلة الشرع**"[٣]

(١) جامع البيان (١/ ٤٠٣).
(٢) فتح القدير (٣/ ١٢٧)
(٣) قواعد الترجيح (ص:٦٣٥)

المسألة الخامسة :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾ ﴾ [إبراهيم: ٣٦]

ما الراجح في معنى قوله : ﴿ وَمَنْ عَصَانِى ﴾

قال الضّمدي –رحمه الله – : فيه إشكال ،أراد من عصاه بعد الإتباع في التوحيد ،وفيه بُعد لأن ترتيب الكلام على إضلال الأصنام يأباه ،وقيل : هذا قبل علمه أن الشرك لايُغفر ، واختاره السيوطي ،وفيه جفوة .

وقال الزمخشري : إنك تغفر له ماسلف من عصياني إذا استحدث الطاعة .

وهو أبعد من الأول لأن تقدير شرط (لا) دليل عليه صعب .

وقال البيضاوي : "فيه دليل على أن كل ذنب فلله أن يغفره حتى الشرك إلا أن الوعيد فرق بينه وبين غيره " وهو قريب .

والأقرب والله أعلم أن الغفران والرحمة هنا كناية عن الصفح عنهم مدة حياتهم ،والإمهال إلى وقت وفاتهم كقوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۖ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ۚ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الكهف: ٥٨][(١)]

الأقوال الواردة في المسألة :

القول الأول : أن المقصود بالعصيان الشرك ،وهو المفهوم من كلام الضمدي –رحمه الله– وهو قول مقاتل بن سليمان[(٢)] واختاره الطبري [(٣)]، والبغوي [(٤)]، والزمخشري [(٥)] والقرطبي [(٦)]

(١) الفرات النمير (١٣٨/٢)
(٢) تفسير مقاتل (٤٠٨/٢)
(٣) جامع البيان (١٨/١٧)
(٤) معالم التنزيل (٤٨٥/٤)
(٥) الكشاف (٥٥٨/٢)
(٦) الجامع لأحكام القرآن (٣٦٩/٩)

والبيضاوي[١] ، وأبو السعود[٢]، وقيل قال ذلك قبل أن يعلمه الله أنه لايغفر الشرك،[٣]

وفيه دليل على أن كل ذنب فلله أن يغفره حتى الشرك إلا أن الوعيد فرق بينه وبين غيره .[٤]

وفي التعبير عن عدم الإتباع بالعصيان للإيذان بأنه عليه السلام مستمر على الدعوة وأن عدم إتباع من لم يتبعه إنما هو لعصيانه ،لا لأنه لم يبلغه الدعوة [٥]

واستُدل بمايلي :

١/ظاهر القرآن وذلك أنه وقع من ابراهيم الإستغفار لأبيه وهو مشرك في آيات عده ،فدل على أن المراد بالمعصية هنا الشرك ، ويجوز الإستغفار منه فقال في آخر الآية: ﴿ فإنك غفور رحيم﴾ وهذا قبل أن ينهاه سبحانه عن ذلك .

٢/أن هذه الآية لها نظير وهو قوله تعالى : ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٤﴾ ﴾ [الأحزاب: ٢٤] [٦]

٣/ قال ابن عطيه : وَمَنْ عَصانِي ظاهره بالكفر، بمعادلة قوله: فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي، وإذا كان ذلك كذلك فقوله: فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ معناه: بتوبتك على الكفرة حتى يؤمنوا، لا أنه أراد أن الله يغفر لكافر، لكنه حمله على هذه العبارة ما كان يأخذ نفسه به من القول الجميل والنطق الحسن وجميل الأدب صلى الله عليه وسلم [٧]، وبمثل قوله قال الثعالبي [٨].

القول الثاني : ذهب آخرون أن المراد بالمعصية هي مادون الشرك ، قاله مقاتل بن

(١) أنوار التنزيل (٣/٢٠٠)
(٢) إرشاد العقل السليم (٥/٥١)
(٣) معالم التنزيل (٤/٤٨٥)
(٤) أنوار التنزيل (٣/٢٠٠
(٥) إرشاد العقل السليم (٥/٥١)
(٦) تفسير مقاتل بن سليمان (٢/٤٠٨)
(٧) المحرر الوجيز (٣/٣٤١)
(٨) الجواهر الحسان (٣/٣٨٥)

حيان [١] والواحدي [٢]، والنسفي [٣]

وهذا القول مخالف لظاهر الآية ، وقد رده الألوسي بقوله :" مَنْ عَصانِي مطلق فتخصيصه عدول عن الظاهر"[٤]

الخلاصة والترجيح :

الصحيح والله أعلم أن المقصود تفويض الأمر لله تعالى بالمغفرة أو غيرها فهو تحت مشيئته سبحانه .

القاعدة التي أعملها الضمدي في تفسيره :

ولم يتبين لي القاعدة التي أعملها الضمدي في ترجيحه .

(١) الكشف والبيان (٣٢١/٥)
(٢) الوجيز (٥٨٤/١)
(٣) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١٧٥/٢)
(٤) روح المعاني (٢٢٢/٧)

المسألة السادسة:

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ ﴾ [إبراهيم: ٤٢]

لمن الخطاب في قوله :﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾؟

قال العلامة الضمدي – رحمه الله– :

خطابٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم على سبيل التثبيت كقوله :**قَالَ تَعَالَىٰ:**﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴿١﴾ ﴾[الأحزاب: ١]

وقيل الكلام لكل من توهم ذلك ،والأول أولى لقوله :﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [إبراهيم: [(١)]٤٤]

الأقوال الواردة في المسألة :

القول الأول :

أن الخطاب في قوله :﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ للرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو ماذهب إليه الضمدي رحمه الله[(٢)]، موافقاً فيه الطبري [(٣)]،والسمرقندي[(٤)]،وابن عطية[(٥)]، وابن كثير[(٦)]،وأبي السعود[(٧)]، وذهبوا إلى ذلك لأنه الأصل المتبادر، لكن لما كان صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بالله فهو لايُتصور منه جواز الغفلة [(٨)] فوجه هذا القول لعدة أمور :

١/أن المراد بالنهي غير النبي صلى الله عليه وسلم ممن يليق به أن يحسب مثل هذا [(٩)]، ومثل هذا الخطاب من وادي قولهم (إياك أعني واسمعي ياجارة)فهو في صورته

(١) الفرات النمير (١٤٠/٢)
(٢) المرجع السابق (١٤٠/٢)
(٣) جامع البيان (٢٨/١٧)
(٤) بحر العلوم (٢٤٧/٢)
(٥) المحرر الوجيز (٣٤٣/٣)
(٦) تفسير القرن العظيم (٤/ ٥١٥)
(٧) إرشاد العقل السليم (٥٤/٥)
(٨) حاشية الشهاب (٢٧٤/٥)
(٩) المحرر الوجيز (٣٤٣/٣)

للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أمته [١].

٢/ التثبيت على ما كان عليه من أنه لا يحسب الله غافلاً، كقوله ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾، **وقوله:** ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [٢]

٢/ أنّ المراد بالنهى عن حسبانه غافلاً، الإيذان بأنه عالم بما يفعل الظالمون، لا يخفى عليه منه شيء، وأنه معاقبهم على قليله وكثيره على سبيل الوعيد والتهديد كقوله: ﴿ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ يريد الوعيد[٣]

٣/ ولا تحسبنه يعاملهم معاملة الغافل عما يعملون، ولكن معاملة الرقيب عليهم، المحاسب على النقير والقطمير.[٤]

القول الثاني : أن المخاطب السامع الذي يقع منه هذا الحسبان ،قال بذلك النسفي[٥] ، وأبوحيان [٦]والألوسي [٧].

الخلاصة والترجيح :

الذي يظهر – والله أعلم– أن الراجح صحة حمل الآية على القولين ، وممن جمع بين القولين البيضاوي [٨] و ابن جزي [٩]، والطاهر بن عاشور [١٠].

قال الطاهر بن عاشور رحمه الله :

وصيغة لا تحسبن ظاهرها نهي عن حسبان ذلك ، وهذا النهي كناية عن إثبات وتحقيق ضد المنهي عنه في المقام الذي من شأنه أن يثير للناس ظن وقوع المنهي عنه لقوة الأسباب المثيرة لذلك، وذلك أن إمهالهم وتأخير عقوبتهم يشبه حالة الغافل عن

(١) تفسير المراغي (١٣/١٦٥)
(٢) الكشاف (٢/٥٦٢)
(٣) الكشاف ٢/٥٦٢
(٤) المرجع السابق(٢/٥٦٢)
(٥) مدارك التنزيل (٢/١٧٧)
(٦) البحر المحيط (٦/٤٥١)
(٧) روح المعاني (٧/٢٣١)
(٨) أنوار التنزيل (٣/٢٠٢)
(٩) التسهيل (١/٤١٣)
(١٠) التحرير والتنوير (١٣/٢٤٦)

أعمالهم، أي تحقق أن الله ليس بغافل، وهو كناية ثانية عن لازم عدم الغفلة وهو المؤاخذة، فهو كناية بمرتبتين، ذلك لأن النهي عن الشيء يأذن بأن المنهي عنه بحيث يتلبس به المخاطب، فنهيه عنه تحذير من التلبس به بقطع النظر عن تقدير تلبس المخاطب بذلك الحسبان، وعلى هذا الاستعمال جاءت الآية سواء جعلنا الخطاب لكل من يصح أن يخاطب فيدخل فيه النبي- عليه الصلاة والسلام- أم جعلناه للنبي ابتداء ويدخل فيه أمته.

ونفي الغفلة عن الله ليس جارياً على صريح معناه ، لأن ذلك لا يظنه مؤمن ، بل هو كناية عن النهي عن استعجال العذاب للظالمين، ومنه جاء معنى التسلية للرسول صلى الله عليه وسلم.[1]

ولم يتبين لي القاعدة التي أعملها الضمدي في ترجيحه .

(١) التحرير والتنوير (١٣ /٢٤٦)

المسألة السابعة :

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾ ﴾ [إبراهيم: ٤٦]

ما جواب الشرط في قوله: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾.؟

قال الضمدي:" وجواب الشرط محذوف لتقدم ما يدل عليه أي : وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ، فهو عند الله مكتوب غير مهمل، ويجوز أن يكون الجواب : ﴿فلا تحسبن الله﴾ إلى آخره، والأولى أن يكون جواب شرط مقدر، والفاء فصيحة[1].

الأقوال الواردة في المسألة :

في هذه المسألة أقوال للعلماء ، وخلافهم في هذه المسألة مبني على الخلاف في قراءة ﴿لِتَزُولَ﴾، فقرأ الكسائي[2] بفتح اللام الأولى ورفع الثانية بعدها ﴿لِتَزُولَ﴾ ، وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى ونصب المضارع بعدها ﴿لِتَزُولَ﴾ [3]، وهي قراءة العامة.

قال الطبري : "والصواب من القراءة عندنا ، قراءة من قرأه ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، بمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال.

وإنما قلنا: ذلك هو الصواب ، لأن اللام الأولى إذا فُتحت ، فمعنى الكلام: وقد كان مكرهم تزول منه الجبال ، ولو كانت زالت لم تكن ثابتة ، وفي ثبوتها على حالتها ما يبين عن أنها لم تزُل ، وأخرى إجماع الحجة من القرّاء على ذلك ، وفي ذلك كفاية عن الاستشهاد على صحتها وفساد غيرها بغيره"[4].

ثم إنهم اتفقوا على أن قراءة كسر اللام الأولى ونصب الثانية من ﴿لِتَزُولَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ تكون بمعنى النفي المؤدي إلى

(١) الفرات النمير (١٤١/٢).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٣٨٠).
(٣) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد:(ص٣٦٣)،المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص٢٥٧)،النشر لابن الجزري:(٣٠٠/٢).
(٤) جامع البيان (١٧/ ٤٢)

تهوين وتحقير مكرهم.

قال ابن الجوزي: " وقرأ أبو بكر، وعمر، وعلي، وابن مسعود، وأُبيّ، وابن عباس«وإن كاد مكرهم» بالدال، لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبالُ وقرأ الأكثرون «لِتزولَ» بكسر اللام الأولى من «لتزول» وفتح الثانية. أراد: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال، أي: هو أضعف وأوهن"[1]

واختلفوا في توجيه المعنى على أقوال:

القول الأول : أن (إن) شرطية، واللام من ﴿لِتَزُولَ﴾ لام كي؛ أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدته معدًا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معداً للنوازل،وهو قول ابن هشام الأنصاري[2]

قال ابن هشام رافضًا قول من قال إن اللام في (لتزول) لام الجحود : " فيه نظر لأن النافي على هذا غير (ما) و(لم) ولاختلاف فاعلي (كان)، و(تزول)، والذي يظهر لي أنها لام (كي) وأن (إن) شرطية؛ أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدًا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل"[3]

القول الثاني: أن (إن) نافية واللام من ﴿لِتَزُولَ﴾ لام الجحود، والمعنى على هذا: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال، فهو تحقير لمكرهم، وهو قول ابن عباس[4]، والحسن[5]، وهو ترجيح ابن جرير الطبري[6]، والزجاج[7]،

(١) زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٥١٩).
(٢) مغني اللبيب لابن هشام:(ص٢٠٩).
(٣) مغني اللبيب (ص٢٠٩).
(٤) جامع البيان (١٧/ ٤٣).
(٥) السابق، وعزاه السيوطي للمصاحف لابن الأنباري(الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (٨/ ٥٦٨)).
(٦) جامع البيان (١٧/ ٤٢) (الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (٨/ ٥٦٨)).
(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٦٦).

والماوردي[1]،والقرطبي[2]

قال الحسن – رضي الله عنه – : "أربعة أحرف في القرآن ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ ما كان مكرهم وقوله : ﴿لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾الأنبياء ١٧ ما كنا فاعلين، وقوله :﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ﴾ الزخرف ٨١ ما كان للرحمن من ولد وقوله : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ الأحقاف ٢٦ ما مكناكم فيه."[3]

ويكون المعنى على هذا التوجيه: ما كان مكرهم ليزول به أمر النبي – صلى الله عليه وسلم – وأمر دين الإسلام وثبوته كثبوت الجبال الراسية.

قال الزجاج : "وأمر دين الإسلام وثبوته كثبوت الجبال الراسية، لأن اللَه عزَّ وجلَّ وَعَدَ نبيَّه عليه السلام إظْهَارَ دِينِه عْلى كل الأديان فقال: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ ودليل هذا قوله:

﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ أي لا يخلفهم ما وعدهم من نصرهم وإظهار نبوتهم وكلمتهم" ابراهيم ٤٧[4].

القول الثالث: أن (إن) بمعنى (لو)، أي ولو كان مكرهم لتزول منه الجبال لم يبلغوا هذا ولن يقدروا على الإسلام، وقد شاء الله تبارك وتعالى أن يظهره على الدين كله. وهو قول النحاس[5]

القول الرابع: أن (إن) مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة، والمعنى: تعظيم مكرهم، وزوال الجبال مثل لعظم مكرهم وشدته، أي: وإن الشأن كان مكرهم معداً لذلك، وهو تفسير أبي حيان[6]،

(١) النكت والعيون (٣/ ١٤٣)
(٢) الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٣٨٠).
(٣) جامع البيان (١٧/ ٤٣)، وعزاه السيوطي لابن الأنباري.
(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٦٧).
(٥) معاني القرآن للنحاس (٣/٥٤٢).
(٦) البحر المحيط (٦/ ٤٥٥)

والثعالبي[١]، وأبي السعود[٢].

قال الزمخشري :"وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة ، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدته"[٣]

قال الثعالبي: "تحتمل عندي هذه القراءة أن تكون بمعنى تعظيم مكرهم، أي: وإن كان شديدًا"[٤]

– واتفقوا في توجيه قراءة الكسائي (فتح اللام الأولى ورفع الثانية) على أن ﴿إن﴾ مخففة من الثقيلة، ومعناها الإثبات وتكون على تعظيم الأمر وتفخيمه.

قال أبو علي الفارسي:" ومن قرأ: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾ كانت ﴿إن﴾ المخفّفة من الثقيلة على تعظيم أمر مكرهم، على خلاف القراءة الأخرى، وهو في تعظيم مكرهم"[٥].

على أن يكون "الجبال" مثل ضرب لهذا التعظيم.

قال أبو حيان : " والذي يظهر أنّ زوال الجبال مجاز ضرب مثلا لمكر قريش ، وعظمه والجبال لا تزول ، وهذا من باب الغلو والإيغال والمبالغة في ذم مكرهم"[٦]

واختلفوا في المعنى على قولين:

القول الأول: المعنى : ﴿ إن﴾ بمعنى قد، وهو قول أبي علي الفارسي[٧]،وابن الأنباري[٨].

القول الثاني: المعنى : إن مكرهم وإن عظم حتى بلغ محلا يزيل الجبال لم يقدروا على إزالة أمر محمد صلى الله عليه وسلم، لأن الله عصم ووقى وهو قول الفراء[٩] ،

(١) الجواهر الحسان (٣/ ٣٩٠)
(٢) إرشاد العقل السليم (٥/ ٥٨).
(٣) الكشاف (٢/ ٥٦٥).
(٤)الجواهر الحسان (٣/ ٣٩٠).
(٥) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٣٢)
(٦) السابق(٥/٣٢)
(٧) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٣٢).
(٨) نقله عنه الواحدي في التفسير البسيط (١٢/ ٥٠٨)، وابن الجوزي في زاد المسير (٢/ ٥١٩).
(٩) معاني القرآن للفراء (٢/ ٧٩).

والزجاج[١]، وقدم به الزمخشري[٢]، والبيضاوي[٣] .

قال الزجاج : " وإن كان مكرُهم يبلغ في الكيد إلى إزالة الجبال، فإن الله ينصرُ دينه"[٤]

القول الثالث: المعنى : هو مكر عظيم لتزول منه الجبال لو كان لها أن تزول، أي جديرة، فهو مستعمل في معنى الجدارة والتأهل للزوال لو كانت زائلة. وهو قول ابن عاشور[٥].

الخلاصة والترجيح :

الراجح من الأقول هو قول من قال إن (إن) في قوله تعالى ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ نافية، واللام في ﴿لِتَزُولَ﴾ هي لام الجحود، والمعنى تهوين شأنهم ومكرهم مقارنة بدين رب العالمين وشريعة محمد صلى الله عليه وسلم.

أما من قال إن المعنى على الإثبات وليس النفي، فقد عمد للجمع بين القراءتين، قراءة العامة بكسر اللام الأولى ونصب المضارع بعدها﴿لِتَزُولَ﴾ ، وبين قراءة الكسائي ومن وافقه بفتح اللام الأولى ورفع الثانية بعدها ﴿لِتَزُولَ﴾.

قال ابن الحاجب : " والجمع بين القراءتين، مع أن النفي والإثبات فيهما تواردا على صورة واحدة، ولا يستقيم تناقض القراءتين عندنا لأنهما ثابتتان بالتواتر، فكلاهما مقطوع به، فلا بد من التأويل، فمعنى قراءة الكسائي: إثبات أن مكرهم عظيم تزول منه الأمور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات كالقرآن ونحوه، ومعنى قراءة الجماعة: نفي أن مكرهم تزول منه المعجزات العظام كالقرآن ونحوه لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال، فالجبال على قراءة الكسائي: الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات، والجبال على قراءة الجماعة: المعجزات العظام كالقرآن ونحوه. وعلى هذا التأويل لم

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٦٧).
(٢) الكشاف (٢/ ٥٦٥).
(٣) أنوار التنزيل (٣/ ٢٠٣).
(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٦٧).
(٥) التحرير والتنوير (١٣/٢٥٠).

يجيء النفي والإثبات باعتبار واحد، وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين القراءتين والله أعلم بالصواب"[1].

قال الطبري : "فإن ظنّ ظانٌّ أن ذلك ليس بإجماع من الحجة إذ كان من الصحابة والتابعين من قرأ ذلك كذلك ، فإن الأمر بخلاف ما ظنّ في ذلك ، وذلك أن الذين قرءوا ذلك بفتح اللام الأولى ورفع الثانية قرءوا: " وَإِنْ كادَ مَكْرُهُمْ " بالدال ، وهي إذا قرئت كذلك ، فالصحيح من القراءة مع " وَإِنْ كادَ " فتح اللام الأولى ورفع الثانية على ما قرءوا ، وغير جائز عندنا القراءة كذلك ، لأن مصاحفنا بخلاف ذلك ، وإنما خطَّ مصاحفنا وإن كان بالنون لا بالدال ، وإذ كانت كذلك ، فغير جائز لأحد تغيير رسم مصاحف المسلمين ، وإذا لم يجز ذلك لم يكن الصحاح من القراءة إلا ما عليه قرّاء الأمصار دون من شذ بقراءته عنهم"[2].

ثم إن معنى القراءة المتواترة أولى بالصواب من معنى القراء الشاذة[3]، والوجه التفسيري الموافق لرسم المصحف أولى من الوجه المخالف له[4]، وكذا سياق الآية قبلها يدل على هذ التفسير[5].

القواعد التي أعملها الضمدي في ترجيحه:

١- اتحاد معنى القراءتين أولى من اختلافه"[6].

(١) أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٦١).
(٢) جامع البيان (١٧/ ٤٢).
(٣) قواعد الترجيح (ص: ١٠٤).
(٤) السابق (ص:١١٠).
(٥) السابق (ص: ١٢٥)
(٦) السابق (ص ١٠٠.)

المسألةالثامنة :

قَالَتَعَالَى:﴿ وَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ يَوۡمَئِذٖ مُّقَرَّنِينَ فِي ٱلۡأَصۡفَادِ ﴿٤٩﴾ ﴾ [إبـــــراهيم: ٤٩].

ما معنى قوله (مُّقَرَّنِينَ)؟

قال الضمدي:" يُقرن بعضهم إلى بعض لاتحادهم في الدنيا على الضلال، وقيل يقرن كل مع شيطانه، وقيل يقرن ناصية أحدهم إلى قدمه، كقوله ﴿ فَيُؤۡخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلۡأَقۡدَامِ ﴾ [الرحمن: ٤١] والأول أظهر[١].

الأقوال الواردة في المسألة :

القـول الأول : أن معنى مقرنين هو أن يقرن بعضهم إلى بعض، وهو ترجيح الضمدي[٢]، وهو قول عطاء[٣]،وقدم به الثعلبي[٤]، ورجحه البغوي[٥]، واختاره ابن كثير[٦].

قال الماوردي : " في الأصفاد قولان: أحدهما: أنهم الكفار يجمعون في الأصفاد كما اجتمعوا في الدنيا على المعاصي"[٧]

القـول الثـاني : أن معنى مقرنين أي يقرن ناصية أحدهم إلى قدمه، رجحه الطبري[٨]، وقدم به أبو السعود[٩]

القـول الثالـث : أن معنى مقرنين أي يقرنون مع الشياطين، روي عن ابن

(١)الفرات النمير (١٤٢/٢).
(٢) السابق(١٤٢/٢)
(٣) التفسير البسيط (١٢/ ٥٢٠)، ومفاتيح الغيب (١٩/ ١١٣).
(٤) الكشف والبيان (٥/ ٣٢٩).
(٥) معالم التنزيل (٣/ ٤٨)
(٦) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٥٢٢).
(٧) النكت والعيون (٣/ ١٤٥)
(٨) جامع البيان (١٧/ ٥٢)
(٩) إرشاد العقل السليم (٦/ ٢٠٦).

عباس[١]،ذكره الماوردي[٢] والواحدي[٣]، البغوي[٤].

قال البغوي : "وقيل: يقرن كل كافر مع شيطانه في سلسلة، بيانه قوله تعالى: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [الصافات: ٢٢]، يعني: قرناءهم من الشياطين"[٥]

القول الرابع : من قال بالتخيير بين قولين وأكثر، وهو قول الزمخشري[٦]، والرازي[٧]، وأبي حيان[٨]، والبيضاوي[٩]، والنسفي[١٠].

قال الزمخشري: " مُقَرَّنِينَ قرن بعضهم مع بعض أو مع الشياطين، أو قرنت أيديهم ألى أرجلهم مغللين"[١١].

الخلاصة والترجيح:

قال تعالى : ﴿ ۞ ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٢٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾(الصافات ٢١-٢٢).

فدلت هذه الآية على أن الظالمين يحشرون مع بعضهم البعض ومع الشياطين.

قال الضحاك ومقاتل: قرناءهم من الشياطين، كل كافر مع شيطانه في

(١) زاد المسير (٢/ ٥٢١).
(٢) النكت والعيون (٣/ ١٤٥)
(٣) التفسير البسيط (١٢/ ٥٢٠).
(٤) معالم التنزيل (٣/ ٤٨).
(٥) المرجع السابق(٣/٤٨)
(٦) الكشاف (٢/ ٥٦٧).
(٧) مفاتيح الغيب (١٩/ ١١٣).
(٨) البحر المحيط (٦/ ٤٥٨).
(٩) أنوار التنزيل (٣/ ٢٠٤).
(١٠) مدارك التنزيل (٢/ ١٨٠).
(١١) الكشاف (٢/ ٥٦٧).

سلسلة[١].

فتبين أن القولين الأول والثالث في معنى آية الصافات، فوجب المصير إليهما، من حيث إنهما مؤيدان بالآيات القرآنية[٢].

ومع ذلك فلا يبعد أن يكون القرن مع ما سبق بين النواصي والأقدام، زيادة في النكال والعذاب، ودليل قوله تعالى ﴿ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴾ [الرحمن٤١].

وروى الأعمش عن رجل عن ابن عباس قال يؤخذ بناصيته وقدميه فيكسر كما يكسر الحطب ويطرح في التنور[٣].

وعليه يكون القول الرابع هو الراجح ، وهو قول من قال بالتخيير وتجويز الأقول جميعًا.

قال الشوكاني : ومقرنين أي: مشدودين إما بجعل بعضهم مقروناً مع بعض، أو قرنوا مع الشياطين كما في قوله: نقيض له شيطانا فهو له قرين ، أو جعلت أيديهم مقرونة إلى أرجلهم"[٤]

القواعد التي أعملها الضمدي في ترجيحه:

١- "لا يصح حمل الآية على تفسيرات وتفصيلات لأمور مغيبة لا دليل عليها من القرآن أوالسنة"[٥].

٢- "القول الذي تؤيده آيات قرآنية مقدم على ما عدا ذلك"[٦].

---

(١) معالم التنزيل (٧/ ٣٧).
(٢) قواعد الترجيح (ص: ٣١٢).
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في "البعث والنشور"، و"الدر" ٦/ ١٤٥، وفي "تفسير ابن كثير" ٤/ ٢٧٥، عن الأعمش عن ابن عباس وذكره.
(٤) فتح القدير (٣/ ١٤٢).
(٥) قواعد الترجيح (ص٢٢٥).
(٦)السابق (ص٣١٢).

خاتمة البحث

الحمد لله على التمام ، والصلاة والسلام على سيد الأنام ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

الحمد لله الذي يسر الله وأعان على إتمام هذا البحث، الذي توصلت من خلاله إلى عدة نتائج أهمها:

١- شرف علم التفسير على وجه العموم، والترجيحات على وجه الخصوص، إذ هي زبدة التفسير وخلاصته .

٢- دراسة الترجيحات تنمي لدى الباحث ملكة مناقشة الأقوال والموازنة بينها، ومعرفة أسباب الترجيح، لأنها مبنية على الجمع والدراسة للأقوال ، مع الرجوع إلى كتب التفسير والأصول واللغة وغيرها ومن ثم استخلاص النتيجة، وفي هذا مجال رحب لصقل شخصية الباحث .

٣- أن الإلمام بقواعد الترجيح عند المفسرين من الأسباب المهمة الموصلة إلى القول الراجح في التفسير.

٤- ليس من السهل الوصول للقول الراجح في التفسير، بل لابد قبل ذلك من بذل الجهد في البحث باستقراء الأقوال وتحليلها، والموازنة بينها، وتحرير مواضع النزاع.

٥- أن الضمدي من المفسرين الذين لهم اهتمام ظاهر بالموازنة بين الأقوال والترجيح بينها، فالقارئ لتفسيره يظهر له هذا جلياً واضحا .

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما من به عليَّ من إتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عما فيه من خطأ وتقصير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم :

- اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة الإسراء دراسة وموازنة، د.محمد بن عبدالله القحطاني، رسالة علمية لنيل شهادة الدكتوراه في القرآن وعلومه، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، حققه صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي،حققه عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ
- تفسير الماوردي النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، حققه السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)،لأبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه

وقدم له: محيي الدين ديب مستو،دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ

- تفسير القرآن العظيم، لأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي
- تفسير أبي السعود ،إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى،دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة .
- التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي،الدار التونسية للنشر، تونس، سنة النشر ١٩٨٤ هـ.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري أبي منصور، تعليق: عمر سلامي، عبد الكريم حامد، إشراف: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، تحقيق: د. عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، حققه : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ
- الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن

فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي،حققه : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي أبو الفضل،دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- زاد المسير في علم التفسير،لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، حققه : عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة،١٤٠٧هـ.
- شرح القواعد الفقهية، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه، للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- العين، للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبي عبد الرحمن، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير، المطهر بن علي بن محمد الضمدي، تحقيق: د.محمد الحواش، د.محمد الرحيلي، د.حمدان السلمي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان)، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
- فتح القدير،محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ.

- قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، د.حسين بن علي بن حسين الحربي، دار القاسم، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، حققه: الإمام أبي محمد بن عاشور، راجعه ودققه: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ.
- اللمع في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء
- معالم التنزيل في تفسير القرآن تفسير البغوي، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر،عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع،الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ .
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبي الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ..